

يوسف مسعداوي / رفيق باشوندة
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة البليدة
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سيدي بلعباس
youcefben2@yahoo.fr

واقع وآفاق الشراكة الأورو متوسطية-الجزائرية

مقدمة:

إن الشراكة ذاتها مشروع أوروبي فرضته الظروف العالمية، بعد نهاية الحرب الباردة وقيام عالم بقطب واحد مما يقلل من الدور الذي يمكن أن يلعبه الاتحاد الأوروبي في المجال السياسي والاقتصادي إضافة إلى رغبته بتجاوز الأخطار التي تواجه أقطاره والمتمثلة في الهجرة الكثيفة وتلوث المتوسط، لهذا فإن الشراكة أداة ملائمة لمواجهة الأخطار وإدماج دول جنوب وشرق المتوسط (PESM) في الاقتصاد العالمي بمبادرة أوروبية. بما يضمن تحقيق تقدم في تنمية هذه البلدان وتضييق الهوة التي تفصل بينها وبين الاتحاد الأوروبي في مستويات النمو ومستوى معيشة.

لذا فإن إجراء تحليل علمي لمضمون الشراكة وتحليل انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري سبقيان في ظل الظروف المعروضة في الإطار النظري الأكاديمي فماهي متطلبات الشراكة بالنسبة للجزائر؟

تطرح الشراكة الأوربية الجزائرية مجموعة من التساؤلات التي تشكل الإجابات عليها شروط نجاح هذه الشراكة وإستمرارها، وعلى ضوء ما ذكرناه فإن الشراكة ضرورية لمصلحة الطرفين وإذا أحسن صياغة أحكامها وتحديد شروط تنفيذها مع الأخذ في الحسبان إختلاف مستويات النمو بين الطرفين وفتح مجال تعديلها في ضوء النتائج المحققة يمكن الإرتقاء بها من شراكة رعاية إلى شراكة مشاركة وهذا يتطلب شروط ما هي؟

حرصت الدول المغاربية على لعب دور بدأ يتعاضم على مستوى القمة العربية، من خلال انخراطها الكامل في المنطقة العربية الحرة الكبرى، وهو ما يلقي عليها واجبات تفعيل مؤسسات الاتحاد وتيسير القيام بالمهام الموكلة إليها حتى تجعل منه بناء قادرا على الإيفاء داخليا بوعوده، وخارجيا على التحرك والاندماج في فضاءاته العربية والافريقية والمتوسطية ثم الدولية من موقع الند المشارك لا من موقع التابع الذي يكتفي بردود الفعل الآنية التي لا تؤسس للوجود ولا تدفع نحو تحقيقه، فما هي تحديات ونتائج الشراكة على الطرفين؟

وستناول في هذه الورقة المحاور التالية :

- خلفية مشروع الشراكة الأورو متوسطية

- مسار الشراكة الأورو متوسطية-الجزائرية-العربية
- إستراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه الإقليم المتوسطي
- أهداف وطموحات التعاون الأورومتوسطي
- منطقة التجارة الحرة كمدخل للنمو والتكامل
- رهانات جيو إستراتيجية وإقتصادية كبرى لدول الاتحاد المغاربي

1- خلفية مشروع الشراكة الأورو متوسطية

لقد قامت الشراكة الأوروبية المتوسطية على أساس فلسفة في غاية الأهمية وهذه الفلسفة ذات أبعاد سياسية تهدف إلى تحقيق استقرار أمني ينعكس إيجابياً على ضعف المتوسط جنوباً وشمالاً، وأبعاد اقتصادية تهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين مع عام 2010م بغرض دفع مخاطر الاقتصاد العالمي المفتوح التي يمكن أن تتعرض لها دول المنطقة وتُجدد من قدرتها التنافسية.

والملاحظ أن هذه الفلسفة أصبحت عنواناً لجميع مؤتمرات التعاون الأوروبي المتوسطي التي أعقبت مؤتمر برشلونة في عام 1995م. بما فيها المؤتمر المنعقد في لشبونة في أواخر مايو 2000م، إلا أن هذه المؤتمرات عكست المآخذ التي يديها كل طرف حيال الطرف الآخر، حيث هناك مآخذ تبديها الدول المتوسطية تجاه الاتحاد الأوروبي، وبالعكس فإن الاتحاد الأوروبي له بعض المآخذ تجاه البلدان المتوسطية، وذلك رغم المؤشرات الإيجابية التي تدفع كلا الطرفين لمواصلة الحوار والتعاون بينهما.

كان إعلان برشلونة في عام 1995 كرد فعل للتطورات والمتغيرات الدولية والإقليمية التي هيأت المناخ المناسب لطرح هذه الصيغة للتعاون الأوروبي-المتوسطي؛ وخاصة بعد شعور أوروبا الموحدة باختلال الأمن في منطقة البحر المتوسط والمنافسة الأمريكية لدول الاتحاد الأوروبي في المنطقة ومحاولاتها تحقيق مكاسب اقتصادية بعد حرب الخليج الثانية وتشكيل المنطقة وفقاً للمصالح الأمريكية، كل ذلك كان دافعاً لهذا التوجه الأوروبي القوي تجاه دول حوض المتوسط سياسياً وأمنياً وإقتصادياً.

إن الشراكة بمفهومها وكما تضمنها إعلان برشلونة ليست إتفاقاً تجارياً عابراً وليست توافقاً سياسياً محدد، بينما هي سير في طريق نحو مصير مشترك يشمل كل الجوانب الإقتصادية السياسية والاجتماعية والثقافية، فهي مشروع مصالحة تاريخية بين أوروبا والدول المتوسطية يجب أن تؤدي إلى تفاهم الأطراف المشاركة حول كل الموضوعات وتخلق بذلك جواً من الانفتاح بين الأطراف المشاركة. كما تدعم الشراكة الاتحاد الأوروبي لأنها تساهم في قيام منطقة إقتصادية إستراتيجية حول المركز الأوروبي وبالتالي يترتب عليها إلتزامات معنوية

ومادية حيال الدول المتوسطة الأخرى، بمعنى أن عليها أن تدفع ماسماه الإقتصادي الكندي jean pierre bibeau ضريبة القوة أو ضريبة القيادة.

2- مسار الشراكة الأورو متوسطية-الجزائرية-العربية:

إن بزوغ ظاهرة العولمة بكل زخم وقوة وبشكل باتت تتراجع معه الحواجز الجغرافية وتزول أمامه الموانع السياسية والسيادية قد أصبح أمراً يتوجب على جميع الدول أن تتكيف وتتعايش معه. وهذا ما يجعلنا مدعوون الآن أكثر من أي وقت مضى للتعامل مع هذه الظاهرة على النحو الذي يؤدي إلى نشوء عالم متوازن في المصالح وتبادل المنافع، ومتكافئ في فرص العيش الكريم، وبلوغ هذا الهدف يستوجب من الدول النامية مضاعفة جهودها التنموية لتلحق بركب مسيرة الاقتصاد العالمي وتكثيف جهودها لإزالة العوائق التي تحول دون اندماجها في القطاع التجاري المتعدد الأطراف والعمل على إيجاد البنى التحتية اللازمة لتجهيز السلع بالمواصفات القياسية المطلوبة في الدول المستوية.

كان إنشاء «منتدى البحر المتوسط» في عام 1994 الذي يشمل كافة دول أوروبا والشرق الأوسط بمثابة نقطة محورية للحوار والتفاعل بين المسؤولين وغير المسؤولين والمهنيين والمتقنين في أوروبا ودول حوض البحر المتوسط الأخرى وفي نوفمبر 1995 اجتمع وزراء خارجية خمس عشرة دولة تؤلف الاتحاد الأوروبي مع نظرائهم الاثني عشر عن منطقة الحوض الجنوبي للمتوسط وتبنوا «إعلان برشلونة» الذي أنشأ الشراكة المتوسطية. وتهدف هذه الشراكة التي أطلق عليها «مسيرة برشلونة» إلى ربط استقرار الاتحاد الأوروبي وازدهاره باستقرار الشركاء المتوسطيين وازدهارهم، وقام مشروع الشراكة الأورو-متوسطية على ثلاث ركائز هي: إنشاء منطقة للتجارة الحرة بحلول عام 2010، وتكثيف التعاون الاقتصادي، وزيادة المساعدات المالية ولكن هاهي تحديات جديدة تواجه الاتحاد المغاربي، تحديات تجعل التراجع عنه أمراً غير مقبول بالمرة بل غير ممكن تماماً، لأنه يمثل ضرورة قصوى بل حتمية لنمو المنطقة وتطورها وصمودها في وجه التحديات العاتية، وبالإضافة إلى تلك العوامل التي أسلفنا ذكرها، من نمو للتجارة الخارجية وانحياز الحواجز بين اقتصاديات بلدان العالم في إطار اتفاقيات دولية ملزمة

بما ينطوي عليه ذلك من تهديد للاقتصاديات المحلية بسبب المنافسة العالمية الشديدة - تواجه دول المنطقة المغاربية اليوم مشروعين لا يمكن تجاهل فرصهما وآفاقهما، هما مشروع الشراكة الأوروبية ومشروع ايزنستات الاميركي ، وإذا ما كانت تونس أولى بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط التي وقعت اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي فإن المغرب قد تبعها، والجزائر مؤخراً وربما تكون ليبيا على الطريق. ولا شك ان اهمية هذه الشراكة لا تكمن فقط

في ان علاقة بلدان المنطقة مع دول جنوب حوض البحر المتوسط هي علاقات تقليدية صنعها تاريخ مشترك، بل لأن المصالح قد أصبحت بين بلدان الضفتين متشابكة على أكثر من صعيد، كما تطرح عليها رهانات متقاربة إن لم تكن واحدة مثل انتقال الايدي العاملة واستقرارها في مواطنها، وجلب الاستثمارات الخارجية وتوظيفها في مشاريع تنمية، بالاضافة طبعا الى تنشيط الأسواق في الاتجاهين.

ولا شك ان تفعيل مؤسسات الاتحاد المغربي وإحياء نشاطها وبناء مواقف مشتركة وموحدة يجعل دول المنطقة أكثر تأهلاً لدخول الشراكة والاستفادة من فرصها بدلاً من الخضوع لشروطها، كما يجعلها أكثر قوة وقدرة على التفاوض على أية اتفاقيات لاحقة. ولا شك أيضاً أن ما ينطبق على الموقف من الشراكة الأوروبية ينطبق وربما بدرجة أكبر، على الموقف من المشروع الأمريكي الذي مازال مجرد مشروع لم تتضح كل معالمه بعد فالمبادرة الأمريكية تمثل، من ناحية، فرصة لتوسيع شبكة الشركاء الاقتصاديين ودخول الأسواق الأمريكية الواسعة بما توفره من موارد مالية وتكنولوجية هائلة اي انها تمثل فرصة لتنشيط مسيرة التعاون والاندماج المغاربيين، ولكنها من ناحية ثانية، تحمل محاذير السوق الهائلة وآلياتها الجهنمية القادرة على ابتلاع اقتصاديات الدول الصغيرة، مما يستلزم دعم الجهود وتوحيد الامكانيات لدخول هذه السوق كطرف واحد متشبث بالحد الأدنى من استقلالية مبادراته وتمسك بمصالحه.

ان دخول السوق الأمريكية ومواجهة تحدياتها أمر لا يمكن ان تقوى عليه دولة ذات امكانيات كبيرة، مثل فرنسا دون معاناة وصراعات فكيف اذا كان الامر يتعلق بدول محدودة الامكانيات مثل دول الاتحاد المغربي وهو ما يستلزم بالتالي حشد كل امكانياتها وتنسيق مواقفها للاستجابة للمبادرة الأمريكية التي هي في النهاية، باب واسع للدخول في الدورة العولمية.

تأتي اتفاقيات الشراكة، بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لترسيخ آليات عمل المؤسسات والأسواق لدى الأطراف المشتركة لعدة سنوات قادمة، ومن الطبيعي أن الأداء الاقتصادي في المستقبل للدول المشتركة ستعاد صياغته وعادة ما تتزايد المخاوف في مرحلة التفاوض بأن تنتهي بحيث إن الطرف الأصغر في هذه الاتفاقيات قد يتضرر بصورة ملحوظة في حين يستفيد الطرف الأغنى والأقوى.

إن إتفاقيات الشراكة تأتي كبديل للإتفاقيات المبرمة في سنوات السبعينات، وكانت تونس أول بلد أبرم إتفاق الشراكة في 17 جويلية 1995 والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 مارس 1998 كما يبينه الجدول (1). صحيح أن ارتباطات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ستكون لها

أبعاد مهمة مؤثرة على العلاقات التجارية والتي إن أجيد صياغاتها ستكون بمثابة فرصة للجزائر للتوصل إلى معدلات عالية للاستثمار والنمو الاقتصادي، لكن المخاطر المترتبة بنا سوف تولد تغيراً أساسياً في الاقتصاد المحلي وسترتب عليه أعباء اقتصادية ومالية واجتماعية ذات تأثير سلبي على مسار التنمية الشاملة.

بقي أن تنشيط مسيرة الاتحاد المغربي من خلال إحياء لجانه التي اجتمعت أخيراً بالمغرب وتونس ومن خلال انعقاد مؤتمر وزراء خارجية بلدانه في شهر مارس القادم في انتظار عقد قمة قادمة لمواجهة التحديات التي تفرضها الشراكة الأوروبية القائمة وربما الشراكة الأميركية القادمة لم ينس دول المنطقة محيطها العربي والافريقي وهو ما حرصت عليه تونس والمغرب من خلال استجابتهما لمشروع سين/صاد (تجمع دول الساحل والصحراء) ومن خلال حرص الدول المغربية على لعب دور بدأ يتعاضم على مستوى القمة العربية، ومن خلال انخراطها الكامل في المنطقة العربية الحرة الكبرى. وهو ما يلقي عليها واجبات تفعيل مؤسسات الاتحاد وتيسير القيام بالمهام الموكلة إليها حتى تجعل منه بناء قادراً على الإيفاء داخليا بوعوده، وخارجيا على التحرك والاندماج في فضاءاته العربية والافريقية والمتوسطية ثم الدولية من موقع الند المشارك لا من موقع التابع الذي يكتفي بردود الفعل الآنية التي لا تؤسس للوجود ولا تدفع نحو تحقيقه.

ويمكن تقسيم مسار العلاقات بين الجانبين إلى ثلاث فترات:

1- الأولى منذ عام 57 - وهو العام الذي شهد توقيع معاهدة روما المنشئة للمجموعة الأوروبية - وحتى عام 90 وهو العام الذي شهد اعلان الجماعة الأوروبية عن نيتها في سياسة متوسطة جديدة.

وخلالها اقتصر اهتمام الجماعة الأوروبية بمحوض البحر المتوسط على ثلاثة مناطق أولها دول المغرب العربي والثانية الدول الأوروبية المتوسطة غير الأعضاء والثالثة إسرائيل . وقد اتسمت سياسة الجماعة الأوروبية في بداية تلك الفترة بعقد عدد من اتفاقيات الانتساب مع تركيا عام 63 واتفاقية تجارية مع إسرائيل تلتها اتفاقية معاملة تفصيلية عام 63. وقد اتسمت سياسة الجماعة الأوروبية في بداية تلك الفترة بعقد عدد من اتفاقيات الانتساب مع تركيا عام 63 واتفاقية تجارية مع إسرائيل تلتها اتفاقية معاملة تفصيلية عام 63. واتفاقية تجارية مع لبنان تلتها اتفاقية معاملة تفصيلية عام 65، واتفاقية تعاون مع كل من المغرب وتونس عام 69، واتفاقية انتساب مع كل من مالطا عام 70 وقبرص عام 73.

2- خلال الفترة من 72 وحتى 90 وهي ما وصفت بالسياسة المتوسطة الشاملة للجماعة الأوروبية، استهدفت هذه السياسة للجماعة الأوروبية إلى المساهمة في تنمية دول المتوسط من

خلال زيادة التبادل التجاري، وفتح اسواق المجموعة لصادرات تلك الدول والتعاون المالى داخل إطار مجموعة من الاتفاقيات الثنائية.

وركزت على ست دول عربية هي تونس والمغرب وقعت اتفاقياتها فى ابريل 76 ومصر والأردن وسوريا ووقعت اتفاقياتها يناير 77 ولبنان فى مايو 77 وإسرائيل مايو 75. وقد حصلت تلك الدول على مساعدات مالية فى شكل قروض مقدمة من البنك الأوروبى للأستثمار من خلال ميزانية الجماعة الاقتصادية الأوروبية ذاتها حيث بلغت القروض المقدمة لمصر 70 مليون وحدة حساب اوروبية (ايكو) وسوريا 60 مليون وحدة حساب والأردن 40 مليون وحدة حساب.

المرحلة الثانية مرحلة ما بعد الحرب الباردة 89 وحتى 95 حيث أصدرت اللجنة الأوروبية تقريراً فى يونيه عام 90 أطلق عليه نحو سياسة متوسطة جديدة Toward a Renovated Mediterranean Policy أكدت استمرارية العلاقات التقليدية. وأدخلت تطورات جديدة لتدعيم تلك العلاقات.

حيث تفاعلت مجموعة من المعطيات الأوروبية والإقليمية والعالمية، التى شكلت فى مجموعها محددات توجه الجماعة الأوروبية نحو سياسة متوسطة جديدة ومن ثم نحو مشروع المشاركة الأوروبية المتوسطة بصفة خاصة.

وتتمثل المحددات والمتغيرات الإقليمية فى مجموعة المخاطر والتهديدات الأمنية التى باتت تهدد الامن الأوروبى، وهى معظمها قادمة من الجنوب الذى يشمل جنوبى وشرقى المتوسط. نتيجة استمرار مستويات التسلح المرتفعة فى العالم الثالث، واستمرار تدفق المهاجرين غير الشرعيين من شمال افريقيا الى اوروبا. بالإضافة الى نظرة الغرب للإسلام التى تخلط فى بعض الاحيان بين الاصولية والارهاب وكانت المتغيرات الأوروبية التى وضعت الاتحاد الأوروبي نحو المتوسطة الجديدة دخول اوروبا فى مرحلة تحول خطيرة لدعم الهوية الأوروبية والكيان الجماعى والجمعى الأوروبي والتى اخذت شكل أوروبا الموحدة 92.

-معاهدة ماستريخت

وجاءت معاهدة ماستريخت لتعكس رغبة الطرف الأوروبي فى الربط بين احراز تقدم على صعيد الوحدة الاقتصادية والسوق الواحدة وبين التقدم على صعيد السياسة الخارجية المشتركة.

وفى يونيو 92 بدأ التطور الجذرى فى سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المتوسط حيث أشارت قمة لشبونة المجلس الأوروبي الى ان شرقى وجنوبى المتوسط بالإضافة الى الشرق الاوسط هى مناطق جغرافية لها اهمية كبيرة للاتحاد الأوروبي فى اطار الامن والاستقرار الجماعى.

ومع دخول اتفاقية ماستريخت حيز التنفيذ نوفمبر 93 كلفت قمة كورفر باليونان - المجلس الأوروبي في يونيو 94 كلا من المجلس الوزاري واللجنة الأوروبية بتقييم السياسة المتوسطة والفرص المتاحة لتطوير وتعميق تلك السياسة على المدى القصير والمتوسط وبناء عليه عقد مؤتمر كان بفرنسا يومي 26 و27 يونيو 95 لمناقشة امكانية التطوير الفعلي للسياسة المتوسطة الجديدة للاتحاد الأوروبي. الذي تضمن البيان الختامي الصادر عنه تأييد عقد المؤتمر الأوروبي-المتوسطى في برشلونة نوفمبر 95. واستنادا الى هذا الموقف الأوروبي تم اعداد مشروع الاعلان الرسمي لمؤتمر برشلونة 95 الذي أصبح أساسا للتفاوض بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطة بهدف انشاء متدرج لمنطقة تجارة حرة ومنطقة سلام آمن واستقرار أوروبية متوسطة وجاء مؤتمر برشلونة نوفمبر 95 ليضع أسس جديدة للعلاقات الأوروبية المتوسطة ويوضح الآلية التي ستؤدي إلى إنشاء منطقة حرة للتبادل الأوروبي المتوسطى.

3- الإعلان رسمى للأورومتوسطية (إعلان برشلونة)

وقد تضمن البيان الذى تم إقراره خلال المؤتمر الأوروبي المتوسطى في برشلونة 27 و 28 نوفمبر 95 موافقة المشاركين فى المؤتمر الأوروبي المتوسطى في برشلونة على إقامة شراكة عامة، وشراكة اوروبية متوسطة بين المشاركين عبر حوار سياسى معزز ومنظم وتنمية التعاون الاقتصادى والمالى، واختفاء الأبعاد الاجتماعية والثقافية والانسانية، وأن هذه المحاور تشكل الجوانب الثلاثة للمشاركة الأوروبية المتوسطة.

وقد دعا البيان إلى تسوية الخلافات بين الدول المشاركة بالوسائل السلمية ودعوة كل المشاركين إلى تجنب التهديد او استعمال القوة ضد سلامة أراضي أى مشارك آخر بما فى ذلك الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وتوطيد التعاون من أجل الوقاية ضد الارهاب ومكافحته والعمل على تشجيع ضمان الأمن الاقليمى بين الاطراف.

والحرص على عدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية كما دعا البيان إلى تجنب إيجاد قدرات عسكرية تتجاوز الاحتياجات المشروعة للدفاع ودعا الى العمل على ان تبلغ القوات والأسلحة لتلك الدول أدنى حد ممكن.

وأكد البيان فى جانبه الاقتصادى والمالى على أن تكون منطقة البحر المتوسط منطقة رخاء مشترك من اجل اقامة منطقة اقتصادية متوسطة قبل عام 2010 تعتمد على التجارة الحرة وفقاً للترتيبات الناشئة عن اقامة منطقة التجارة العالمية، مما يلزم الدول المشاركة بمراعاة مفاهيم خلق منطقة التجارة الحرة فى العلاقات بينهم فى مجال التنمية الاقتصادية.

كما أن تنمية التبادل الحر بصفة تدريجية فى هذه المنطقة والغاء التدرجى للعوائق

التعريفية وغير التعريفية المتعلقة بمبادلات المنتجات الصناعية حسب جداول زمنية يقع تحديدها والتفاوض فيها بين الأطراف المعنية.

ويركز إعلان برشلونة على تحديث البيانات الاقتصادية والاجتماعية مع اعطاء الأولوية لتشجيع وتنمية القطاع الخاص ورفع القطاع الانتاجي إلى المستوى المطلوب ووضع إطار دستوري وقانوني ملائم لسياسة الاقتصاد الحر، بالإضافة إلى تنمية التعاون وبالأخص دعم النمو الاقتصادي بالتوفير الداخلي في الاستثمارات الخارجية المباشرة وبالتحديد عبر إزالة العوائق في وجه هذه الاستثمارات تدريجياً، والتي قد تؤدي إلى تبادلات للتكنولوجيا.

وتتعهد الدول المشاركة بعقد اتفاقات فيما بينها ودعم التعاون والتحديث الصناعي، والتوفيق بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة. والتأكيد على الدور البناء لقطاع الطاقة في الشراكة الأوروبية المتوسطة الاقتصادية وتعميق الحوار في سياسات الطاقة وخلق الشروط الشاملة والملائمة لاستثمارات وأعمال الشركات العاملة في ميدان الطاقة.

3- استراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه الإقليم المتوسطي

في اجتماع المجلس الأوروبي المنعقد في سانتا ماريا دافيرا، وذلك فيما بين 19 و20 يونيو عام 2000، أقر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي الوثيقة التالية، التي تحدد استراتيجية الاتحاد الأوروبي المشتركة تجاه الإقليم المتوسطي.

للإقليم المتوسطي أهمية استراتيجية بالنسبة للاتحاد الأوروبي ومن مصلحة هذا الأخير أن يتمتع الإقليم بالازدهار ويتسم بالديمقراطية والاستقرار والأمن، مع تبنيه لرؤية متفتحة تجاه أوروبا، حيث لا يزال الإقليم المتوسطي يواجه تحديات سياسية واقتصادية وبيئية واجتماعية. وللتغلب على هذه التحديات يتعين على كل من الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين العمل معاً من خلال رؤية مشتركة، وحساسية في التعامل وكذلك احترام متبادل كما يعمل الاتحاد الأوروبي مع شركائه المتوسطيين على إقامة علاقات جوار طيبة، ودعم الرخاء، والقضاء على الفقر، والارتقاء بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون، وتنمية التعاون مع المجتمع المدني بما في ذلك المنظمات غير الحكومية.

تقوم الاستراتيجية المشتركة على أساس الشراكة الأوروبية المتوسطة كما حددها إعلان برشلونة والنتائج المترتبة عليه، وإعلان برلين وسياسة الاتحاد الأوروبي القائمة تجاه الإقليم المتوسطي بشقيها الثنائي والإقليمي.

1- تحديات التعاون الأوروبي-المتوسطي العربي :

إن اجتماع وزراء خارجية الدول الـ 27 الأعضاء في إعلان برشلونة الذي عقد في

لشبيونة خلال الأسبوع الأخير من ماي 2000م يعتبر بمثابة محاولة أخيرة لوضع النقاط على الحروف بالنسبة لمسيرة التعاون الأوروبي-المتوسطي، وذلك بعد مضي حوالي 5 سنوات على إعلان برشلونة الذي يهدف إلى إقامة شراكة اقتصادية وسياسية وأمنية بين جانبي حوض المتوسط، كما يلاحظ على هذا الاجتماع أنه لم يصدر أي قرارات، كما أنه عكس وبوضوح من خلال مناقشاته العديد من التحديات التي ما زالت تقف أمام التعاون الأوروبي المتوسطي، كما كشفت الدول العربية في حوض المتوسط عن بعض التخوفات والتحفظات بشأن مسيرة هذا التعاون والآليات التي تستخدم لتحقيقها.

ولقد أظهرت تجربة التعاون الأوروبي-المتوسطي خلال الخمس سنوات الماضية بعض أوجه القصور ونقاط الاختلاف في جميع جوانب هذا التعاون سواء السياسي أم الاقتصادي، وكانت الدول العربية في حوض المتوسط واعية لهذه القضايا، وعملت على إثارتها في مؤتمر لشبيونة، لكي يتم تداركها إذا كان هناك توجه أوروبي حقيقي لقيام شراكة أوروية متوسطة، وتتركز أوجه القصور ونقاط الاختلاف في النقاط التالية:

أ- المجال السياسي والأمني :

طرحت ألمانيا في عام 1999م ميثاقاً أوروبياً-متوسطياً للأمن والسلام، ووافقت عليه دول الاتحاد الأوروبي في المؤتمر الأوروبي في شتوتجارت، وهذا الميثاق مطروح حالياً على الجانب المتوسطي وخاصة الدول العربية المتوسطة للموافقة عليه، ولقد أثار الميثاق الأوروبي المتوسطي للأمن والسلام الذي أعدته ألمانيا في 1999 العديد من المشاكل ونقاط الاختلاف بين الجانب العربي والجانب الأوروبي، حيث إن هذا الميثاق تناقض تماماً مع إعلان برشلونة 1995م الذي يعتبر أساس التعاون الأوروبي المتوسطي، ففي حين ينص إعلان برشلونة على حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم جواز الاستيلاء على الأرض بطريق القوة، ويعتبر أن القرارات 242، 338 أساساً للسلام في الشرق الأوسط، فإن الميثاق الجديد للأمن الأوروبي المتوسطي يركز على منع الصراعات بين دول إعلان برشلونة، وهو ما يعني أنه يركز على الصراعات المستقبلية دون معالجة القائمة منها حالياً بين العرب وإسرائيل، وهذا أمر يمكن أن يهدم التعاون الأوروبي المتوسطي؛ لأنه كيف يعقل أن تدخل دول عربية مثل سوريا ولبنان في شراكة أمنية واقتصادية مع إسرائيل دون تسوية الصراع القائم بينهما حالياً؟

ب- في المجال الاقتصادي:

يعتبر الجانب الاقتصادي للتعاون الأوروبي المتوسطي من أكثر ملفات هذا التعاون سخونة؛ وذلك لأن الجانب المتوسطي وخاصة من الدول العربية لديه وجهه نظر تخالف إلى

حد كبير التوجهات الأوروبية في هذا المجال، ففي مجال تبادل السلع والخدمات يسعى مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية إلى إنشاء منطقة تجارة حرة مع عام 2010م، بحيث يتم تحرير تبادل السلع الصناعية بين الجانبين فور التوقيع على اتفاق الشراكة المعروض على كل دولة من دول حوض المتوسط، أما السلع الزراعية المتبادلة بين الطرفين فيتم تحرير تبادلها تدريجياً ووفقاً لعدد من السلع يتم الاتفاق عليها بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة على حدة، وهذا يعني أن الشراكة الأوروبية المتوسطية تحايي دول الاتحاد الأوروبي في جانب السلع الصناعية التي تتمتع فيها بمزايا نسبية وتنافسية وتحرم الدول المتوسطية وخاصة العربية من المزايا التي تتمتع بها في مجال السلع الزراعية، وإلى جانب ذلك فإن المشاركة الاقتصادية بين دول الاتحاد الأوروبي ودول حوض المتوسط تواجه بعض الاعتراضات من جانب دول حوض المتوسط وخاصة العربية منها، ومن أهم هذه الاعتراضات:

- التحفظ العربي على الطريقة التي يتفاوض بها الاتحاد الأوروبي مع الدول العربية المتوسطية لإبرام اتفاقيات للمشاركة، حيث يتفاوض مع كل دولة على حدة وهو ما يعني أن القدرة التفاوضية للاتحاد الأوروبي تكون أكبر مقابل أي دولة منفردة في حوض المتوسط، وهو ما يؤثر على قدرتها على الحصول على مزايا اقتصادية من تعاملها المستقبلي مع الاتحاد الأوروبي؛
- عدم موافقة الدول العربية على طريقة تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة بين الطرفين، حيث تفضل الدول العربية أسلوب التخفيض التدريجي وليس أسلوب التخفيض دفعة واحدة؛ وذلك لتفادي الآثار المترتبة على هبوط العائدات الجمركية على ميزانية الدول العربية، وخاصة التي تعتمد ميزانيتها بدرجة كبيرة على الرسوم الجمركية مثل الجزائر ومصر وتونس والمغرب وسوريا؛
- تخوف الدول العربية المتوسطية من المنافسة الشديدة التي تتعرض لها اقتصادياتها بسبب فتح أسواقها أمام المنتجات الأوروبية عالية الجودة ومنخفضة الثمن؛
- عدم كفاية حجم المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لدول جنوب المتوسط لإعادة تأهيل صناعاتها، واستكمال برامج الإصلاح الاقتصادي بها؛ لتكون قادرة على المنافسة، حيث يعرض الاتحاد الأوروبي مساعدات سنوية في شكل مشروعات وقروض ومنح في حدود 4.7 مليار يورو يتم توزيعها بطريقة غير متساوية بين الدول المتوسطية، ففي إطار برنامج MEDA2 والذي يخص الفترة الممتدة من 2000-2006 بلغت حجم المساعدات 1.125 مليار أورو.

2- نتائج الشراكة على الطرفين

تمثل دول جنوب المتوسط (باستبعاد تركيا) سوقاً حجمه 150 مليون نسمة ويتوقع

زيادته إلى 230 مليون بعد سبع سنوات أي عند دخول اتفاقيات مناطق التجارة الحرة حيز التنفيذ ويبلغ إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول حوالي 210 مليارات دولار أمريكي يتوقع أن يرتفع إلى الضعف تقريباً، أي حوالي 400 مليار دولار عام 2010م.

وهكذا يعتبر جنوب المتوسط ليس فقط سوقاً مهماً لدول الاتحاد الأوروبي، وإنما أيضاً شريكاً مهماً في عمليات التنمية، ومن المؤكد أن الاستفادة من إنشاء منطقة تجارة حرة تعود على الطرفين بالنفع ولكن لن تكون الاستفادة متكافئة، حيث يتوقع أن تتعرض الصناعة في دول جنوب المتوسط لضغوط كبيرة، ولن تتمكن من النفاذ لأسواق أوروبا إلا بعد فترة إعادة تأهيل، وبالتالي باستعداد كبير لمواجهة هذه الضغوط.

وهناك العديد من الملاحظات التي تؤكد أن نتائج الشراكة العربية الأوروبية لن تتوزع بالتساوي بين الطرفين وأهمها ما يلي:

أ- أن السوق الأوروبية سوف تستفيد بصورة كبيرة من إلغاء التعريفات الجمركية في الدول العربية المتوسطة على الواردات الأوروبية؛ وذلك لارتفاع التعريفات الجمركية على السلع الصناعية في هذه الدول العربية.

ب- لا تكفي التجارة وحدها لتحقيق طموحات التنمية والتكامل الاقتصادي، ومن الضروري الاستفادة من المعونات الأوروبية في زيادة نقل التكنولوجيا حتى تستطيع الصناعات العربية أن تنافس في الأسواق الأوروبية، وهو أمر غير وارد في اتفاقيات المشاركة العربية الأوروبية؛

ج- تفرض الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تغييراً كبيراً وتطويراً في البنية الأساسية المادية والتعليم والإعلام والمؤسسات الاجتماعية الأخرى التي تدعم التنمية، وهو ما يحمل الدول العربية المتوسطة بأعباء هذا التطوير؛

د- إن الدول العربية لا تنسق مع بعضها قبل الدخول في اتفاقيات الشراكة الأوروبية، حيث أن المفاوضات مع أوروبا تتم مع الدول العربية المتوسطة بصفة منفردة دون وجود تجمع إقليمي يجمعها، وهو ما يؤثر على المزايا الاقتصادية التي تحصل عليها هذه الدول من علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي؛

هـ- يؤدي خلق منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي إلى تحويل التجارة لصالح الاتحاد الأوروبي بعيداً عن غيره من الشركاء التجاريين للدول العربية المتوسطة مثل الولايات المتحدة واليابان، وسوف يكون لتحويل التجارة من هذه الدول في اتجاه الاتحاد الأوروبي آثار سياسية واقتصادية واضحة على الدول العربية المتوسطة، وقد تفقد مزايا ومعونات تحصل عليها الآن من أطراف خارج أوروبا، إذا ما تدهورت تجارتها مع هذه الأطراف؛ لذا هناك أهمية لوضع

إستراتيجية عربية توضح مستقبل العلاقات العربية بالقوى الاقتصادية والسياسية الكبرى. ورغم هذه المآخذ المتبادلة بين الطرفين إلا أن هناك بعض المؤشرات الإيجابية التي تدفع الطرفين للاستمرار في علاقات التعاون بينهما ومنها إعلان بعض دول الاتحاد الأوروبي في مؤتمر أوروبا-أفريقيا في القاهرة عن عزمها تخفيف الديون المستحقة لها على الدول الأكثر فقراً، وهو الأمر الذي يترك أثراً إيجابياً على العلاقات العربية الأوروبية .

4- أهداف وطموحات التعاون الأورومتوسطي : أ- الأهداف :

- يحدد الاتحاد الأوروبي لنفسه الأهداف التالية في سياسته تجاه الإقليم المتوسطي:
- تحقيق تقدم جذري وملاموس اتجاه تحقيق أهداف إعلان برشلونة، أي:
- إقامة منطقة سلام واستقرار مشتركة من خلال شراكة سياسية وأمنية؛
- خلق منطقة رفاهية مشتركة من خلال شراكة اقتصادية ومالية؛
- إقامة شراكة في الشؤون الاجتماعية والثقافية والإنسانية: تنمية الموارد البشرية، ودعم التفاهم بين الحضارات والتبادل بين المجتمعات المدنية.
- الارتقاء بالقيم الجوهرية التي يتبناها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، من ضمنها حقوق الإنسان، والديمقراطية، والحكم الرشيد، والشفافية، وحكم القانون؛
- حث الشركاء المتوسطيين ومساعدتهم في عملية إقامة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي ومع بعضهم البعض، في إطار إعلان برشلونة والتحول الاقتصادي وجذب المزيد من الاستثمارات للإقليم؛
- دعم التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية كما حدده المجلس الأوروبي في تامبيري؛
- وضع الأساس لإقامة علاقات حوار طيبة وحث الأطراف على التعاون إقليمياً؛
- المساهمة في دعم السلام في المنطقة وينطوي هذا على دعم التكامل الاقتصادي والتفاهم المتبادل بين المجتمعات المدنية.

ب-مجالات التعاون :

تبلورت منذ إعلان برشلونة مجالات التعاون الأورومتوسطي في عدد من المجالات التي تخدم الجانب الاقتصادي للعلاقات بين الطرفين، والتي تم وضع أهداف محددة لكل مجال منها، وهذه المجالات هي:

* المجال السياسي والأمني:

تركز العمل على تحقيق الاستقرار في منطقة حوض المتوسط وخلق مناخ مناسب

للتعاون المتوسطي يقوم على تسوية كافة الخلافات في المنطقة، وكذلك الربط بين الأمن في البحر المتوسط والأمن الأوروبي، واعتبار أن كلا منهما امتداد للآخر، وترسيخ فكرة تحويل البحر المتوسط إلى بحيرة للتعاون بين الطرفين.

* المجالات الاقتصادية والمالية

1- يتولى الاتحاد الأوروبي:

- العمل بفاعلية ونشاط لتطبيق اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، وعلى الأخص من خلال المزيد من الدعم للتحرير التجاري التدريجي في كافة المجالات المتصلة بالشركاء وذلك، وفقاً لبنود إعلان برشلونة؛
 - بذل الجهود للإسراع بعقد اتفاقيات الشراكة المتبقية وتنفيذها؛
 - دعم الإجراءات اللازمة لزيادة إمكانيات جذب المنطقة للمزيد من المستثمرين، وبخاصة من خلال خلق سوق أوسع، والتشجيع على حياد السياسات المرتبطة بسوق الاتحاد الأوروبي، وتحسين الإطار التنظيمي، وضمان معاملة عادلة ومنصفة للمستثمرين، مع رفع الوعي في الاتحاد الأوروبي بفرص الاستثمار في الإقليم؛
 - تشجيع التعاون الإقليمي الفرعي ودعمه، على سبيل المثال داخل اتحاد المغرب العربي، ومن خلال إطار يؤدي لتعاون إقليمي أوسع؛
 - العمل على دعم جهود الشركاء المتوسطيين من أجل زيادة التجارة بين الجنوب والجنوب، وبخاصة من خلال اتفاقيات تجارية والإضفاء التدريجي للتجانس على قواعد المنشأ؛
 - معاونة الشركاء المتوسطيين على دعم قدرتهم على صياغة سياسات تجارية مناسبة، وعلى المشاركة بفاعلية في المفاوضات التجارية، وبخاصة فيما يتصل بتطوير منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطة وبالمفاوضات المستقبلية في منظمة التجارة العالمية؛
 - التحرير التام لحركة رأس المال وهذا ما سيؤدي إلى دعم اليورو بوصفه العملة المتضمنة في العقود وعملية التسوية المالية في التجارة المتوسطية؛
 - دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول الشركاء المتوسطيين، وبخاصة الموجهة منها للتصدير كأحد الطرق الأكثر فاعلية لخلق مزيد من فرص العمل.
- 2- يشجع الاتحاد الأوروبي كافة الشركاء على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وفقاً لشروط مناسبة.

- 3- يعمل الاتحاد الأوروبي على تعظيم تأثير التعاون المالي من خلال موازنة الاتحاد الأوروبي وبخاصة من خلال قواعد ميذا والبنك الأوروبي الدولي، وذلك بتطبيق الإجراءات التالية:
- التنسيق فيما بين الدول الأعضاء في مجال إستراتيجيات وبرامج وإجراءات التعاون المالي

والتنموي، لصالح الشركاء المتوسطيين ويعمل الاتحاد بوصفه جهة مانحة مع الجهات المانحة الأخرى لضمان الترابط والتكامل، وإذا اقتضى الأمر التمويل المشترك؛

• دعم الحوار الاقتصادي مع الشركاء المتوسطيين، وذلك في سياق وضع برامج للمساعدة المالية، سعياً نحو تسريع التحولات الاقتصادية وتبني السياسات المالية والنقدية الصحيحة والإصلاح الهيكلي.

4- يضمن الاتحاد الأوروبي الاهتمام بالحاجة لدعم تكامل أفضل فيما يتصل بالاهتمامات البيئية في إطار السعي لتحقيق تنمية اقتصادية مطردة.

ومن هنا كانت الدعوة لإقامة منطقة تجارة حرة بين دول حوض المتوسط بحلول عام 2010 من خلال اتفاقيات الشراكة التي يبرمها الاتحاد الأوروبي مع دول جنوب المتوسط بصورة منفردة، والتي وقعت عليها منفردة كل من تونس والمغرب وإسرائيل والأردن ومصر وسوريا ولبنان والجزائر، كما دخلت ليبيا في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بهدف التوصل إلى اتفاق مماثل.

5-منطقة التجارة الحرة العربية

فعلى الرغم من إدراك الدول العربية لأهمية التكامل والتجمع الاقتصادي العربي، وبذاتها العديد من المحاولات من أجل تحقيق ذلك، ورغم أن المحاولات باءت بالفشل، وباتت حيراً على ورق، فما زال حلم التكامل العربي يراود العقول العربية، ويمتدّ شعاعه من المحيط إلى الخليج.

ولأن الدول العربية لم تنسَ حلمها الكبير، الذي أصبح تحقيقه أكثر إلحاحاً في ظل المتغيرات العالمية الراهنة، فقد انطلقت آخر محاولات تحقيق هذا الحلم العربي، وهي البدء في البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ولقد برزت أهمية منطقة التجارة الحرة العربية في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية أثناء دورته الخامسة والستين التي عقدت بالقاهرة في الفترة من 7-10 فبراير 2000، وقد أكد المجلس على أن تحرير التجارة العربية ليس هدفاً في حد ذاته، ويجب أن يصحبه تدفق الاستثمار إلى الدول العربية، مما يعني ضرورة منح مناخ الاستثمار أهمية خاصة، كما أن تحرير التجارة لا يكتمل إلا إذا صاحبه خرق من السياسات المتعلقة بتنظيم الاحتكارات، وإتاحة فرص المنافسة العادلة من خلال قوانين تسنها الدول العربية.

وأكد المجلس على أهمية قيام اللجان المختصة بتنفيذ منطقة التجارة الحرة بإزالة عقبات تحرير التجارة الحرة البينية، خاصة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل التي ينطبق عليها

التخفيض التدريجي السنوي بنسبة 10%، إضافة إلى الرسوم الأخرى والالتزام بتطبيق المعاملة الوطنية، وقرّر في هذا الصدد عقد اجتماع استثنائي للجنة المفاوضات التجارية في جويلية 2000. يليها مباشرة لجنة التنفيذ والمتابعة للبت في هذا الموضوع في ضوء الدراسات التي يوفرها صندوق النقد العربي، وأمانة الجامعة العربية.

وأوضح المجلس أن القيود غير الجمركية تشكل عقبة أساسية أمام انسياب السلع العربية، ولذا ستقوم لجنة المفاوضات التجارية بدراسة تلك القيود، بمشاركة المنظمة العربية للتنمية الإدارية والقطاع الخاص العربي ممثلاً في الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، ودعا المجلس المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقنية ومنظمة التنمية الزراعية إلى سرعة استكمال القواعد المنشأة التفصيلية نظراً لأنها تتيح التطبيق الأفضل للبرنامج التنفيذي للمنطقة الحرة، وطالب المؤسسات المالية العربية بتقديم الدعم اللازم لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال برامجها للمساعدة الفنية، وأن يشمل هذا الدعم الأمانة العامة للجامعة والمنظمات العربية والدول العربية الأقل نمواً، وأشار المجلس إلى ضرورة قيام كل دولة طرفاً لتحديد نقطة اتصال تكون مسئولة عن تزويد الأمانة العامة بكافة المعلومات والبيانات، والتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية الأخرى داخل الدولة نفسها فيما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة.

وناشد المجلس الدول الأعضاء استكمال بناء الأسس التي تقوم عليها منطقة التجارة، والبدء في اتخاذ خطوات أكثر تقدماً في مرحلة التكامل الاقتصادي العربي، خاصة إدخال تجارة الخدمات ضمن مشمولات منطقة التجارة الحرة العربية والانتقال إلى إقامة اتحاد جمركي عربي، وكذلك تطوير وتحديث الإدارات الجمركية وزيادة كفاءتها، باعتبارها أحد محاور تنمية التجارة العربية.

أ- البرنامج التنفيذي

انطلاقاً من الإيمان بأن التجارة هي المدخل الرئيسي لتحقيق السوق العربية المشتركة أقرّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية في 19 فبراير 1997 البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى خلال عشر سنوات، اعتباراً من أول يناير 1998، ويشكّل البرنامج الحد الأدنى من حرية التبادل التجاري بين الدول العربية، وتتمثل أهم بنود البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في:

- التحرير التدريجي للتبادل التجاري بين الدول العربية، وصولاً إلى منطقة تجارة حرة عربية في عام 2007؛
- إلغاء القيود غير الجمركية على حركة التجارة بين الدول العربية؛

- تبادل المعلومات والبيانات الخاصة بالتجارة؛
 - وضع آلية لتسوية المنازعات التجارية بين الدول العربية؛
 - منح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نمواً؛
 - التشاور بين الدول العربية الأعضاء حول الأنشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة بالتجارة، مثل البحث العلمي والتشريعات وحماية الملكية الفكرية
- وحددت الاتفاقية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية للإشراف على تطبيق البرنامج، ويساعده في أداء مهامه الأمانة الفنية، وعدد من اللجان؛ هي لجنة التنفيذ والمتابعة، ولجنة للمفاوضات التجارية ولجنة لقواعد المنشأ.
- وقد انضمت إلى البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 14 دولة عربية؛ هي الأردن والإمارات والبحرين وتونس والسعودية وسوريا والعراق وسلطنة عمان وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب، ولم تنضم إلى البرنامج كل من الجزائر وجيبوتي وجزر القمر، وهناك دول عربية وافقت على البرنامج، ولكنها لم تتخذ إجراءات تنفيذية، وهي السودان وموريتانيا واليمن وفلسطين والصومال، وتمثل الدول المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة العربية سوقاً واسعة تضم حوالي 190 مليون نسمة، ويبلغ متوسط دخل الفرد فيها حوالي 300 دولار، كما يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي حوالي 522 مليار دولار في عام 99 طبقاً لبيانات صندوق النقد العربي، كما أن حجم تجارتها الخارجية يشكل القاسم الأعظم من إجمالي التجارة العربية، حيث تشكل حوالي 90% من إجمالي الصادرات العربية إلى العالم، وحوالي 91% من إجمالي الواردات العربية من العالم، وكذلك تمثل غالبية التجارة العربية البينية، فهي تمثل حوالي 96% من إجمالي الصادرات العربية البينية، وحوالي 91% من إجمالي الواردات العربية البينية، وكل هذه مؤشرات تعطي أهمية لقيام هذه المنطقة لإعطاء دفعة للتجارة العربية عامة، وللتجارة العربية البينية بصفة خاصة.

ب- التزام الدول العربية بالقرارات

أهم ما يمكن متابعته للحكم على مدى التزام الدول العربية بتطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هو تنفيذ الدول العربية الأعضاء في البرنامج لنسب تخفيض الرسوم الجمركية المنصوص عليها في البرنامج، وهي 10% سنوياً لمدة عشر سنوات اعتباراً من يناير 1998، والملاحظ في هذا المجال أن هناك 14 دولة عربية قامت بتطبيق البرنامج، وهي مصر والأردن والإمارات والبحرين وتونس والسعودية وسوريا والعراق وعمان وقطر والكويت ولبنان وليبيا والمغرب، وقد قامت بعض الدول العربية، وهي الأردن ومصر ولبنان وسوريا والمغرب وتونس بتقديم طلبات تشمل قوائم سلبية لبعض السلع تريد استثناءها من

تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة، وهو نفس الأسلوب الذي اتبعته الدول العربية في الماضي عند إبرام اتفاقية السوق العربية المشتركة أو الذي تتبعه في حالة الاتفاقيات الثنائية لتحرير التجارة فيما بينها على المستوى الثنائي، وهو ما يجعل تحرير التجارة العربية تشير بوتيرة بطيئة، وذلك لأنه ليس من المعقول أن تقوم منطقة تجارة حرة بين الدول العربية تستثنى منها معظم السلع المتبادلة بين الدول العربية، ولكن بعد قيام اللجان المختصة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدراسة هذه الطلبات المقدمة من الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية قامت بتقليص القوائم السلبية إلى أدنى حد، واقترحت استثناء بعض السلع الأخرى من تطبيق البرنامج في الوقت الراهن وبشرطين هما:

- أن تكون مدة هذا الاستثناء ثلاث سنوات تنتهي في عام 2002،
- وأن تكون نسبة التخفيض للرسوم الجمركية والضرائب على السلع التي سبق استثنائها في نهاية الفترة هي نفس نسبة التخفيض المطبقة على السلع الأخرى التي لم تكن مستثناة، كما يجب على الدول العربية الحاصلة على هذه الاستثناءات أن تقدم تقارير سنوية عن أوضاعها الاقتصادية بالنسبة لكل سلعة من حيث الإنتاج والاستهلاك والاستيراد والتصدير إلى الدول العربية وغير العربية، وبيان الأهمية النسبية لهذه السلع في التجارة الخارجية مع الدول العربية. وبعد حسم الاستثناءات التي قدمتها الدول العربية.. تم تطبيق المرحلة الأولى والثانية والثالثة من تخفيض الرسوم الجمركية بدون أي عراقيل، حيث تم خفض الرسوم الجمركية بنسبة 10% في أول يناير 1998، وبنسبة 10% في أول يناير 1999، وأخيراً بنسبة 10% في أول يناير 2000، وقد لوحظ أن هناك 7 دول عربية هي السعودية والإمارات والبحرين والكويت وسلطنة عمان وقطر ولبنان قد أبلغت منافذها الجمركية من اليوم الأول لتنفيذ برنامج منطقة التجارة الحرة بخفض الرسوم الجمركية على السلع والمنتجات العربية بنسبة 10% سنوياً، ولمدة عشر سنوات، على أن يتم هذا التخفيض تلقائياً دون الحاجة إلى استصدار قرار سنوي بهذا المضمون، بينما تتبع بقية الدول الأعضاء أسلوب إقرار التطبيق سنوياً.

وفي منتصف يناير 2000. طلبت موريتانيا والسودان واليمن الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية، ومن المقرر أن يتم تصديق باقي الدول أولاً على اتفاقية تيسير التبادل التجاري، باعتبارها المدخل للانضمام إلى منطقة التجارة الحرة. وقد أعد البنك الإسلامي للتنمية برنامجاً تأهلياً لصالح اليمن والسودان وغيرها من الدول العربية الأقل نمواً لمساعدتها على توفيق أوضاعها للانضمام إلى منطقة التجارة الحرة.

وفي ديسمبر 1998. أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قراراً باستئناف تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة في أول يناير 2000، وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية

والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة 40% في يناير 2000 وبنسبة 30% في يناير 2001 وبنسبة 30% في يناير 2002، وذلك من أجل اختصار الوقت اللازم لقيام السوق العربية المشتركة، إلا أن الأردن وسوريا تحفظت على هذا القرار، حيث رأتا الاكتفاء بتطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة وعدم وجود جدوى لهذا القرار، في حين أن دولتين أخريين -وهما اليمن وموريتانيا- طلبتا تأجيل التزامهما بهذا القرار لمدة 5 سنوات بصفتهم دولتين أقل نمواً، وقد وافق مجلس الوحدة الاقتصادية على طلبهما، أما ليبيا فقد أوضحت أن جميع وارداتها من الدول العربية معفاة تماماً من الجمارك، ولم يبق في عضوية المجلس سوى العراق الذي لا يزال الحظر الاقتصادي مفروضاً عليه، أما الإمارات فقد قامت بالانسحاب من المجلس في الأول من ديسمبر 1999، وذلك لتصبح وحدة الإقتصادية العربية بلا خليج، وبالتالي تعتبر مصر هي الدولة الوحيدة المؤيدة للإسراع بإنشاء السوق العربية المشتركة وعدم الانتظار حتى عام 2007 لاكتمال تنفيذ منطقة التجارة الحرة .

إن عدم إنضمام الجزائر في منطقة التجارة الحرة العربية يفوت علينا فرص تصدير منتوجاتنا إلى الدول العربية ويحد من قدرتنا التنافسية في الأسواق العربية، وخاصة مع مايشهده العالم من تكتلات .

6- رهانات جيو إستراتيجية واقتصادية كبرى للاتحاد المغاربي

لقد مثلت فكرة المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، لا فقط بالنسبة لأجيال الاستقلال بل أيضاً بالنسبة للطليعة الثقافية والسياسية التي تزعمت حركة التحرر الوطني في هذه المنطقة المغاربية منذ ثلاثينات القرن الماضي . ولا شك أن ترجمة هذا الشعور إلى بناء حقيقي وتحويل البرنامج النضالي إلى واقع ملموس يقوم على تشريعات واضحة ومؤسسات قوية قد أخذ وقتاً طويلاً من الزعماء والقادة المغاربة الذين انشغلوا بهموم بناء الدولة القطرية حتى كان إعلان زيرالد في 17 فبراير من عام 1989 الذي شكل بداية حقيقية للاتحاد المغاربي الذي كان حلم العقود الماضية . والواقع أن أهمية ذلك الإعلان تكمن في أنه استجابة للمتغيرات الإقليمية والدولية الكبرى والحاسمة التي كانت تفعل فعلها في ذلك التاريخ على أكثر من ساحة دولية وأكثر من فضاء حوار للفضاء المغاربي

وبنظرة سريعة يمكن أن نشير إلى أبرز تلك المتغيرات التي قادتها آليات أو ديناميكيتان متباينتان وهما ديناميكية الدمج والتفكيك. ففي إطار الديناميكية الأولى كانت رياح العولمة العاصفة تتجه الى تفكيك الاقتصاديات الوطنية واعادة دمجها في الاقتصاد العالمي الذي تسيطر عليه المؤسسات والشركات متعددة الجنسية. أما ديناميكية التفكيك فكانت تفعل فعلها مع سقوط الاتحاد السوفيتي والمنظومة

الاشتراكية وتفككها الى جمهوريات ودويلات . وإلى جانب هذين العاملين اللذين عجلا ولو بشكل غير مباشر ببناء الاتحاد المغاربي، علينا ان نذكر ايضا ظهور تجمعات إقليمية وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي الذي كانت اتفاقية ماستريخت عام 1989 قد أعطته الدفعة الكبرى لاستكمال بنائه المؤسساتي .

إن الاتحاد الأوروبي بقدرته على توحيد فسيفساء لغوية ودينية وبشرية وصياغة كل ذلك في اطار سياسي واقتصادي واحد مثل نموذجا مهيمنا بالنسبة لمواطني ومسؤولي المغرب العربي، نموذجا أعطى الدرس للجميع بأن ما كان حلمنا يمكن ان يتحقق، وأن الإرادة السياسية يمكن أن تصنع المعجزات ان كانت كذلك

ولا شك ان نموذج الاتحاد الاوروبي كان وما يزال بالنسبة للمغاربيين ملفتا لأكثر من سبب، خاصة مع فشل نظام عربي عرف نهايته مع حرب الخليج الثامنة عام 1990

كانت سنة 1989 سنة تأسيس الاتحاد المغاربي، سنة حاسمة على الصعيد الاقليمي والدولي وعلى الصعيد العربي أيضا. وكانت التحديات المذكورة، هي التي عجلت بتأسيسه وبعث لجانه ودفع نشاطه، إلا أن الاتحاد، ككل التجمعات الإقليمية عرف انتكاسة لزخم السنوات الأولى وحماستها، فالقيود والعراقيل والحرص على المصالح القطرية والنظرة التكتيكية التي تغلب أحيانا على النظرة الاستراتيجية عرقلت مسيرة الاتحاد وساهمت في تعثره وحالت دونه ودون تحقيق الأهداف التي بعث من أجلها

ولكن ها هي تحديات جديدة تواجه الاتحاد المغاربي، تحديات تجعل التراجع عنه أمرا غير مقبول، لأنه يمثل ضرورة قصوى بل حتمية لنمو المنطقة وتطورها وصمودها في وجه التحديات العاتية، وبالإضافة إلى تلك العوامل التي أسلفنا ذكرها، من نمو للتجارة الخارجية وانهايار الحواجز بين اقتصاديات بلدان العالم في إطار اتفاقيات دولية ملزمة بما ينطوي عليه ذلك من تهديد للاقتصاديات المحلية بسبب المنافسة العالمية الشديدة-تواجه دول المنطقة المغاربية اليوم مشروعين لا يمكن تجاهل فرصهما وآفاقهما، هما مشروع الشراكة الاوروبية ومشروع الشراكة المغاربية-الأمريكية والمسماة بمبادرة إيزنستات، وإذا ما كانت تونس أولى بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط التي وقعت اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي وتبعته المغرب والجزائر وربما تكون ليبيا على الطريق. ولا شك أن أهمية هذه الشراكة لا تكمن فقط في أن علاقة بلدان المنطقة مع دول جنوب حوض البحر المتوسط هي علاقات تقليدية صنعها تاريخ مشترك، بل لأن المصالح قد أصبحت بين بلدان الضفتين متشابكة على أكثر من صعيد، كما تطرح عليها رهانات متقاربة إن لم تكن واحدة مثل انتقال الأيدي العاملة واستقرارها في مواطنها، وجلب الاستثمارات الخارجية وتوظيفها في مشاريع تنمية، بالإضافة طبعا إلى

تنشيط الأسواق في الاتجاهين .

ولا شك أن تفعيل مؤسسات الاتحاد المغربي وإحياء نشاطها وبناء مواقف مشتركة وموحدة يجعل دول المنطقة أكثر تأهلاً لدخول الشراكة والاستفادة من فرصها بدلاً من الخضوع لشروطها، كما يجعلها أكثر قوة وقدرة على التفاوض على أية اتفاقيات لاحقة . ولا شك أيضاً أن ما ينطبق على الموقف من الشراكة الأوروبية ينطبق وربما بدرجة أكبر، على الموقف من المشروع الأمريكي الذي مازال مجرد مشروع لم تتضح كل معالمه . فالمبادرة الأميركية التي أعلن عنها في يونيو 1998 والتي تستهدف المغرب والجزائر وتونس من أجل تأسيس منطقة التجارة الحرة بين هذه الدول والولايات المتحدة تمثل، من ناحية، فرصة لتوسيع شبكة الشركاء الاقتصاديين ودخول الأسواق الأمريكية الواسعة بما توفره من موارد مالية وتكنولوجية هائلة أي أنها تمثل فرصة لتنشيط مسيرة التعاون والاندماج المغربيين، ولكنها من ناحية ثانية، تحمل محاذير السوق الهائلة وآلياتها الجهنمية القادرة على ابتلاع اقتصاديات الدول الصغيرة، مما يستلزم دعم الجهود وتوحيد الإمكانيات لدخول هذه السوق كطرف واحد متشبث بالحد الأدنى من استقلالية مبادراته وتمسك بمصالحه .

إن دخول السوق الأميركية ومواجهة تحدياتها أمر لا يمكن أن تقوى عليه دولة ذات إمكانيات كبيرة، مثل فرنسا دون معاناة وصراعات فكيف إذا كان الأمر يتعلق بدول محدودة الإمكانيات مثل دول الاتحاد المغربي وهو ما يستلزم بالتالي - كما أسلفنا - حشد كل إمكانياتها وتنسيق مواقفها للاستجابة للمبادرة الأمريكية التي هي في النهاية، باب واسع للدخول في الدورة العالمية .

بقي أن تنشيط مسيرة الاتحاد المغربي من خلال إحياء لجانه التي اجتمعت أخيراً بالمغرب وتونس ومن خلال انعقاد مؤتمر وزراء خارجية بلدانه في شهر مارس 2003 في انتظار عقد قمة قادمة لمواجهة التحديات التي تفرضها الشراكة الأوروبية القائمة وربما الشراكة الأميركية القادمة لم ينس دول المنطقة محيطها العربي والأفريقي وهو ما حرصت عليه تونس والمغرب من خلال استجابتها لمشروع سين/صاد (تجمع دول الساحل والصحراء) ومن خلال حرص الدول المغربية على لعب دور بدأ يتعاظم على مستوى القمة العربية، ومن خلال انخراطها الكامل في المنطقة العربية الحرة الكبرى . وهو ما يلقي عليها واجبات تفعيل مؤسسات الاتحاد وتيسير القيام بالمهام الموكلة إليها حتى تجعل منه بناء قادراً على الإيفاء داخلياً بوعوده، وخارجياً على التحرك والاندماج في فضاءاته العربية والإفريقية والمتوسطة ثم الدولية من موقع الند المشارك لا من موقع التابع الذي يكفي بردود الفعل الآتية التي لا تؤسس للوجود ولا تدفع نحو تحقيقه .

ويبقى أخيراً سؤال قائم عربياً هل تكون الشراكة بديلاً عن الحوار العربي الأوروبي الذي هو أيضاً بحاجة للتكيف مع المعطيات القائمة في التسعينات . فمالطا وقبرص ستنضم إلى الاتحاد الأوروبي، وإسرائيل لها علاقات خاصة مع الاتحاد الأوروبي في حين أن العلاقات الأوروبية التركية تتسم بخصوصية تحمل الكثير من التوترات يضبطها فقط الانتماء التركي إلى الحلف الأطلسي . فإذا كانت هنالك ظروف موضوعية عطلت الحوار ومعطيات دولية وإقليمية تتطلب إعادة صياغته، إلا أنه يبقى ضرورياً إذ يوفر الإطار الأشمل لعلاقات بين أوروبا والعرب خاصة وأن هنالك الكثير من المسائل والقضايا التي تعالج بالشكل الأكثر فعالية إذا توفر الإطار الأشمل. وإذا كانت إسرائيل وتركيا إلى جانب العرب جزءاً من سياسة متوسطة إقليمية لأوروبا، إلا أنه لا يجوز أن تحكما مبدئياً في المستقبل العلاقات الإقليمية العربية الأوروبية بشرط أن يكون المستقبل مختلفاً عن الحاضر العربي .

ولكن الملاحظ أنه رغم الطموحات الواسعة لإعلان برشلونة وأهدافه في الجوانب السياسية والاقتصادية فإن الواقع يشير بعد مضي عدة سنوات على بداية التعاون الأوروبي المتوسطي في إطار صيغة برشلونة، إلا أن الغالب على التعاون الأوروبي المتوسطي هو الإفراط في الطموحات والأهداف وكذلك الأفكار والاقتراحات، ولكن قليلاً ما تترجم هذه الأفكار والاقتراحات إلى واقع ملموس، وذلك في ظل اختلاف وجهات النظر بين دول الاتحاد الأوروبي ودول حوض المتوسط وخاصة من البلدان العربية، وهذه الخلافات عبرت عنها بقوة مناقشات مؤتمر لشبونة الأخير لوزراء خارجية دول إعلان برشلونة، حيث كشفت هذه المناقشات أن هناك تحديات حقيقية تواجه التعاون الأوروبي المتوسطي، وهذه التحديات سياسية وأمنية واقتصادية تحول دون ترجمة هذه الطموحات والمقترحات والأفكار التي تم صياغتها طوال السنوات السابقة إلى واقع ملموس.

وفي الأخير يجب إعادة صياغة أهداف برشلونة في إطار شراكة متوازنة بين الشمال والجنوب، كما يجب تبسيط الإجراءات المتعلقة ببرنامج ميذا وذلك حتى يتسنى تخفيض التكاليف للمتعاملين التجاريين .

وحسب تحليل واقعي للوضعية تؤكد على أن الهدف المسطر لإعلان برشلونة لإقامة منطقة تبادل حر بين الاتحاد الأوروبي وبلدان شرق وجنوب المتوسط PESM، لن يصل إليه في آفاق 2010-2012

المراجع :

w.islam-online.net/iol/dowalia/namaa12-2-00 مغاوري شلي

http://www.gn4me.com/economy/content/article.jsp?art_id=444&category_id=3**

الآهرام - محمد فريد خميس؟؟.. 1 سبتمبر 1995 الشراكة الأوروبية.. مغامرة خاسرة
أم فرصة نادرة؟

خيرة الشيباني، الاتحاد المغاربي بين تعثر المسيرة وتحديات الراهن،

w.penclub.virtualave.net/selections.htm

Consulté le 20/11/2002

www.mersinfo.com/makhzoumy/hitti.

l'union européenne et l'Algerie, www.deldza.cec.eu.int/ue consulté 28/01/2003

36 / www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/namaa-2003 تحديات التعاون

الأوروبي المتوسطي

partenariat euro-méditerranéen, site www.europa.eu.int/comm/external_relations; décembre 2000

جدول رقم 1 : مسار إتفاقية الشراكة

PARTENAIRE	CONCLUSION DES NEGOCIATIONS	SIGNATURE DE L'ACCORD	ENTREE EN VIGUEUR
Tunisie	Juin 1995	Juillet 1995	Mars 1998
Israël	Septembre 1995	Novembre 1995	
Maroc	Novembre 1995	Février 1996	Mars 2000
PLO au bénéfice de l'Autorité palestinienne	Décembre 1996	Février 1997	Juillet 1997
Jordanie	Avril 1997	Novembre 1997	-

Source : 1 mars 2000 : Entrée en vigueur de l'Accord d'Association, une étape décisive pour le partenariat entre le Maroc et l'Union Européenne; www.delmar.cec.eu.int/fr/communiques/doc/20000301.doc consulté le 27/01/2003